العدد (2071) السنة الثامنة - الأربعاء (16) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

سلّة البيض

إحسان شمران الياسري

لا أعرف لماذا أصّر أهل قرية (سيد مهدي) في (التساعين) على إرسال كل بيضهم الى سوق الحي الشعبي بيد (أم راضي)، ولم يفعلوا ما يفعلوه كل يوم بإرسالها بيد عدد من نسائهم.. وإذ حصل المحذور، وتعّثرت ام راضي وهي تنزل من الباص الخشبي الصدئ، تكّسر كل البيض وذهبت مقولة سيد مهدي بهذا الصدد مثلا بين القرى (عوينة أمها التطرش بعد) و (عوينة أمه اليودي البيض وّيه ام راضي). وتعرفون بقية القصة، حيث اضطرت المسكينة للبقاء عند اعمامها في المدينة عدة ايام، استحياء وربما خوفا من اصحاب البيض الذين راهنوا على امانتها وكفاءتها فاستودعوها كل البيض.

وفي بعض المؤسسات، يفعل كبار المسؤولين ما فعلته قرية سيد مهدي، فيستودعون كل البيض في سلة (ام راضي) او (ابو راضي).. لتقف المؤسسة مرهونة بهذا الشخص.. ففي المهام والآراء والمقترحات والإيفادات وترشيحات الوظائف واللجان والتنقلات لا يُسأل إلا (ابو راضي).. وعليك، لكي تضمن رضا الوزير او المدير العام او رئيس الحزب، ان تكون مقبولا لدى هذا (المخلوق) الخرافي الذي ترتهن بيده مصائر العباد، بمن فيهم (وهي مفارقة عجيبة) السيد المسؤول الأعلى ذاته، ويقولها أخوتنا في السودان (زاته).

وسوف تبقى المؤسسات المهمة وغير المهمة (عرجاء) حتى لو خلّصها الله من (ابو راضي)، لان المشكلة ليست فيه بالاحرى، بل بالمسؤول الذي يعتقد انه لا يستطيع الاعتماد إلا عليه، ولا يركن إلا لآرائه، ولا تطرب أذناه إلا لصوته، وعادة يكون صوته هادئا، ناعما، تذوب له القلوب، وتتدحرج الحكمة من بين أشداقه كأنها مجاديف زورق يتهادى في نهر دجلة بين الرصافة والجسر!!.

المشكلة في المسؤول الذي يخلق هذه الثقافة ويبقى مرهونا بها (زاته). وقد قال الشاعر (أنْ نَبْتَني بيتا فَنُسجنُ فيه، ما ربح الحياة)..

وبدلا من انتظار (ابو راضي) البديل، يجب تثقيف المسؤول ان الآخرين يستطيعون ان يفعلوا عشار ما فعله (ابو راضي) إن مُنحوا الثقة، وكفّ مسؤولهم عن القلق من مقدرته على الاستمرار.

ihsanshamran@yahoo.com

في ضوء تظاهرات الجمعة

ماذا نريد وماهو السبيل لحماية العملية السياسية؟

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحولاً واسعاً باتجاه تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان في المجتمع الدولي ، حتى عد غير قليل من الباحثين ان احد أهم الأهداف التي جعلت دول العالم تتداعى لتوقيع ميثاق منظمة الأمم المتحدة في سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥، كان تأمين هذه الحقوق التي انتهكت في أكثر من بقعة من العالم بسبب الصراعات والأطماع الدولية ، ما ولد شعوراً بضرورة تحويل هذه الحقوق من مجرد مبادئ ودعوات الى التزامات قانونية شبه ملزمة.

طارق الجبوري

وبغض النظر عن دور هيئة الأمم المتحدة وقدرتها على تعميق هذه القيم في المجتمعات الإنسانية، ومدى تداخل هذه المفاهيم مع مصالح الأقطاب الكبار المهيمنين والمسيطرين بهذا القدر او ذاك على سير أعمال المنظمة ، فإن مجرد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨وفي ذاك الوقت يعد نقطة تحول كبيرة أسهمت ، في ما بعد بإشاعة هذه المبادئ وإنشاء منظمات إقليمية ووطنية متخصصة للدفاع عنها، والتوعية بمواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أشارت مادته الأولى إلى أن (الناس يولدون أحراراً ومتساوون في الكرامة والحقوق..). ومن اجل تحديد واضح لهذه الحقوق، وبما يتناسب والتطورات السياسية والاقتصادية في العالم، فقد تم تقسيمها إلى أنواع منها الحقوق المدنية والسياسية تشمل (مبادئ المساواة أمام القانون والحق في الحرية والسلامة الشخصية وما يتبع ذلك من ضمانات قانونية ضد القبض التعسفي والاعتقال والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية والمهنية وحرية الرأي والتعبير والفكر والمعتقد..) وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية تعنى بـ (الحقوق اللازمة للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والنمو الثقافي للإنسان مثل الحق في التعلم وفي التمتع بمنتجات الثقافة والعلم وفي السكن الملائم والرعاية الصحية وفي التنظيم النقابي..) كما أشار إلى ذلك الدكتور بشير الشافعي في كتابه الموسوم قانون حقوق الإنسان ومصادره .

في ضوء تلك المقدمة البسيطة كيف لنا أن نقرأ ما جرى من تظاهرات في العراق بدأت بجمعة الغضب يوم الخامس والعشرين من شباط ؟ وما الذي يمكن ان نستشفه من حزمة الإجراءات التي قابلت بها الأجهزة الحكومية المتظاهرين ومطالبهم في ظل ما نؤسس له من نظام ديمقراطي ركيزته الأساسية احترام الإنسان وحقوقه ؟

ومن اجل الإجابة على هذين التساؤلين لا بد من قراءة سريعة لمطالب الجماهير لنتبين من خلالها مشروعيتها وحدود تطابقها مع مبادئ حقوق الإنسان. لقد أجمل بيان لإحدى المنظمات الداعية للتظاهرات هذه المطالب بتوفير الأمن والأمان وإيقاف الاعتقالات العشوائية وغلق السجون السرية فوراً وتسريع محاكمة المتهمين وإعادة جميع الحقوق إلى جميع المفصولين السياسيين وإعادة مفردات البطاقة التموينية وإطلاق الحريات المدنية وتوفير الخدمات وتحسينها وزيادة رواتب العمال الخ ، وهي كلها مطالب مشروعة ومنطقية ، ما كان للاحتجاجات الشعبية بشأنها ان تتصاعد لولا تضخيم وتراكم الأخطاء التي ظلت ملازمة للعملية السياسية بقصد او بدونه منذ ٢٠٠٣حتى الآن.. أخطاء وصراعات عرضت مستقبل العراق للخطر في اكثر من مرة .

وإذا كان المواطن ومعه شرائح مختلفة من الناشطين في منظمات المجتمع المدني وسياسيين ومثقفين ، قد تجرعوا الكثير من المرارة والصبر في السنوات الأولى من التغيير من اجل تدعيم ركائز البناء الجديد للعملية السياسية ، وأوجدوا الأعذار لبعض الأخطاء ،استناداً لقناعات بان ضرورات التحول الديمقراطي في مجتمع كالذي نعيشه تتطلب التأني والحذر لكيلا تستغل من قبل بعض المتضررين من عملية التغيير ، نقول إذا كانت كل تلك الشرائح سكتت في تلك المرحلة ، فإن ما جرى بعدها من ممارسات لم تكن بمستوى الحد الأدنى من طموحات الغالبية العظمى من المواطنين التي سحقتها وهمشتها صراعات النخب السياسية وابتعادها عن برامجها ووعودها ، والأكثر من ذلك فان هذه الجماهير وجدت بعض النخب السياسية التي وثقت بها وسلمتها مقاليد الأمور طواعية ، تحاول الالتفاف على أعزّ ما حصلت عليه من مكسب ، إن لم نقل انه المكسب الوحيد ، ونقصد به حرياتها المكفولة بالدستور ، بل تنكرت لتضحياتها وما قدمته من شهداء على طريق ترسيخ بنيان العملية السياسية وتصديها بشجاعة لمخططات الإرهابيين وإفشالها .

وبعد ان عولت الجماهير المحرومة كثيراً على نتائج الانتخابات الأخيرة التي جرت في آذار ٢٠١٠ وبنت آمالها عما يمكن ان تتمخض عنه من نتائج تفاءلت بانها ستكون أفضل من سابقاتها ، صدمت وهي ترى المشهد السياسي نفسه يتكرر مع سيناريوهات بسيطة، مشهد سياسي مليء بالصراعات الحزبية التي هي أشبه ما تكون صراع قبائل وليس قوى سياسية ، كان من نتائجه إبقاء جلسات مجلس النواب مفتوحة ولم تعقد إلا بعد نجاح رئيس إقليم كردستان بمبادرته ونتيجة ضغط الشارع ممثلاً بمنظمات المجتمع المدني التي أقامت دعوى قضائية على رئيس المجلس بالسن فؤاد معصوم ، وكانت النتيجة حكومة توافقات مترهلة تضم ٤٢ وزارة سميت أو أريد لها أن تكون حكومة شراكة وطنية ، ولكن أي بسيط يعرف ان شروط الشراكة الحقيقية لا تتحقق بمثل هكذا أجواء!

إزاء هذه الصورة ماذا كان على الشعب ان يفعل وهو يرى البعض يعمد إلى تشويه مشروعه الديمقراطي وآخر يسعى لوأده ؟ وكيف له ان يتدارك ما قد لحق العملية السياسية من أضرار دفع هو وليس غيره ثمنها غالياً ؟

كان لابد من وسيلة أكثر قوة ، فكانت شرارة ثورة الياسمين في تونس واللوتس في مصر اللتين كشفتا عما يمكن ان تختزنه الشعوب من طاقات ،وأعادت إلى ذاكرتنا صور الاحتجاجات الشعبية التي خاضها العراقيون في التاريخ المعاصر التي كادت ان تمحوها سنوات الاستبداد والطغيان التي عشناها قبل ٢٠٠٣ . إذا كان خيار التظاهرات بمثابة آخر الكيّ ، وهنا كان الاختبار الأكثر وضوحاً ، للبرلمان وللحكومة ولبقية الأطراف السياسية وفرصتها لنفض غبار المرحلة الماضية وتأكيد تمسكها بالخيار الديمقراطي بالإصغاء إلى صوت الشعب . فكيف كان رد فعل هذه الأطراف وتعاملها مع الاحتجاجات التي امتدت الى كل أنحاء العراق .

لا نظن إننا بحاجة هنا الى إعادة شريط الأحداث المعروف لكل مواطن بدءاً من وضع الحواجز الكونكريتية وإغلاق الجسور والطرقات وانتهاءً بحملات الاعتقالات التي طالت حتى الإعلاميين وصور التعذيب التي مورست بحقهم مروراً باستخدام الهراوات والمياه الساخنة والكلمات البذيئة مقابل زهور المتظاهرين وشعاراتهم للوطن وللجيش والشرطة .

هكذا تصرف البعض من النخب مع المواطنين ، ضارباً أبسط حقوق الإنسان عرض الحائط ، ليحرق بقصد أو بدونه تاريخه أمام أنظار شعبه ، عندما ارتضى ان يضع حواجز تفصله عن مصدر الشرعية الأساس الشعب ، عندما تخلى عن أهم واجباته المتمثل بحمايتهم وصيانة كرامتهم وحرياتهم .وربما ينفع البعض التذكير بان المواطنين هم قارب النجاة، فلا تغرقوه ، وهذا ما سنتناوله في مواضيع أخرى.

حلبجة . جريمة العصر

محمد صادق جراد

تحتفظ الشعوب بصفحات مضيئة من تاريخها في مقاومة الظلم والطغيان الذي تتعرض اليه في طريقها لنيل الحرية وكرامة العيش .وتعد جريمة النظام المباد في العراق بضرب مدينة حلبجة بالاسلحة الكيميائية احدى صفحات المقاومة العراقية ضد الدكتاتورية التي تعاملت مع مطالب شعبها بوحشية كبيرة وبعنف مفرط يندى له جبين الإنسانية .

ومن الغريب ان ينظر العالم اليوم لما يحصل في اليمن والبحرين ومصر وتونس وخاصة ما يحدث في ليبيا بعين القلق والترقب والإدانة والتنديد لما يقوم به نظام القذافي من قمع للثورة واستخدام الجيش للأسلحة في قتل الشعب بينما لم نشهد في ١٦ /٣/ ١٩٨٨ أي موقف عربي او دولي يستنكر ما فعله نظام صدام بالشعب العراقي عندما استخدم أسلحته الكيمائية المحرمة دوليا ليقتل أكثر من ٥٠٠٠ مدني من الأطفال والنساء والشيوخ في ظل الصمت والتعتيم الإعلامي إضافة الى غياب صوت المنظمات الإنسانية المتشدقة بحماية حقوق الإنسان والتي ثبت انها تكيل بمكيالين بما يتناسب والمصالح الغربية والامريكية .

ومن خلال قراءة لتاريخ العراق السياسي الحديث نجد ان المواطن في هذا البلد عانى عبر عقود طويلة من الاستبداد والظلم نتيجة ممارسات النظام الشمولي السابق الذي بنيت دعائمه على أساس التمييز العنصري والطائفي والقومي، حيث حكم البلاد لفترة طويلة حاول خلالها إدامة بقائه في السلطة عبر استخدام وسائل العنف والتخويف والتصفية الجسدية إضافة إلى سياسات أخرى تجسدت في زج البلاد في حروب جرت على الشعب ويلات وكوارث مازال يدفع ثمنها حتى اليوم . وعبر تلك الفترة وجدنا ان النظم العربية كانت تستغفل حاكم العراق لتجعل منه أداة وسلاحاً في مواجهة ما تعتبره الخطر الإيراني عبر مواجهة دامت لسنوات تلقى فيها النظام الدعم والمساندة من قبل هذه الأنظمة لديمومة هذه الحرب التي دفع الشباب العراقي دماء زكية خلالها ولكننا وجدنا ان طاغية العراق تحول بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية الى مارد كبير ابتلع دولة الكويت الدولة العربية الجارة ليوغل في ارتكابه للجرائم ضد شعبه وضد الشعوب الأخرى . وكان من الطبيعي ان يكون هناك رد فعل لهذه التراكمات من الممارسات الحمقاء والتي زادت من أعباء المواطن العراقي وفاقت قدرته على التحمل وهذا ما مهد لموقف معارض من قبل الشعب لسياسات النظام وان هذا الموقف انما جاء كنتيجة طبيعية للمعاناة التي يشعر بها الشعب العراقي على مدى حكم الدكتاتورية البغيضة .

وهكذا نجد ان نظام صدام كان المسؤول الأول والأخير عما لحق بالشعب العراقي من ويلات ومن عقوبات دولية وإجراءات كان لها دور في تقييد حرية العراق وسيادته الوطنية .

كل هذه العوامل شاركت في اتخاذ الشعب العراقي بصورة عامة والكردي بصورة خاصة موقفا معارضا لسياسات النظام كتعبير عن الرفض لحالات الإحباط التي يعيشها الإنسان العراقي على مدى سنين حكم النظام وشعور الإنسان العراقي بالرغبة في تمزيق القيود التي تكبله عن التعبير عن موقفه تجاه النظام الذي لم يجر على بلده غير الحروب والويلات على الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية .

ما نريد ان نصل إليه في الختام ان إرادة الشعوب تنتصر في النهاية مهما استخدم الطغاة من أسلحة ومارسوا تعتيما إعلاميا وحاولوا التهرب من جريمتهم وإلصاقها بالآخرين إلا أن الحق ظهر في النهاية وانتصر شهداء حلبجة على الحكام وأزلامهم الذين نالوا القصاص العادل وتم إعدامهم بعد محاكمة عادلة وليدخلوا التاريخ من أقذر أبوابه .

وعلينا اليوم ان نعطي للحادثة حقها في التوثيق والتقدير والاحترام فلابد ان تكون في المناهج الدراسية ليعلم أبناؤنا تاريخ أجدادهم العظام من الذين وقفوا بوجه اعتى الأنظمة الفاشستية لنظهر للعالم عظمة هذا الشعب المظلوم .

يوم تنفست حلبجة الكيمياوي

حسين علي الحمداني

في يوم ١٦ آذار عام ١٩٨٨ كان الربيع يشق طريقه في مدن العراق التي اعتادت أن تلبس الأخضر ، واعتادت الأزهار أن تتنفس صباحا عبق الحياة برفقة العصافير التي تسحب خيوط الشمس بمنقارها .. لكن في هذا اليوم لم يكن ثمة ربيع ، وليست هنالك عصافير وحتى الشمس أشاحت بخيوطها بعيدا عن مدينة عراقية أسمها حلبجة ، كانت تضم كل الربيع بين طيات أرضها الطيبة .

في مدينة حلبجة كان المشهد مختلفاً في يوم ١٦ آذار عام ١٩٨٨ في ذلك اليوم أرتكب النظام القمعي الشوفيني في العراق جريمة بشعة لا مثيل لها بحق أبناء شعبنا العراقي في مدينة حلبجة عبر قصفها بالأسلحة الكيمياوية المحرمة دوليا.

وهذه الجريمة التي مرت في حينها حتى على المجتمع الدولي ولم ينظر إليها بأبعادها الإنسانية وتأثيراتها على سكان المدينة ولم ينظر لها من الناحية القانونية كجريمة بشعة أرتكبها النظام البعثي القمعي ضد الشعب ، بل تجاوزها العالم ولم يلتفت لها بحكم العلاقات والمصالح الدولية وارتباطات النظام الشوفيني آنذاك بالدول والتي زودته بهذه الأسلحة المحرمة دوليا وهي تدرك جيدا بأنه سيستخدمها ضد الشعب العراقي بحكم طبيعة هذا النظام المارق وسلوكياته التي تبيح له استخدام ما يتيسر تحت يديه لقمع الشعب ولن يتردد لحظة واحدة في ذلك .

ونجد بأن النظام المباد طالما استخدم العقاب الجماعي ضد الناس ، ضد المدن ، ضد الشعب ، كان ينظر لكل الأشياء على إنها عدو له ، لهذا لم يفكر أحد من أزلامه لحظة واحدة بأن ما أقدم عليه في حلبجة قد أودى بحياة آلاف الناس معظمهم من الأطفال والنساء .

وحلبجة المدينة ، نهضت لتروي قصة استشهادها على يد الطاغية ، نهضت بعد أن ضمدت جراحاتها ، نهضت لتحكي قصة شهادتها وتروي لكل العالم عن الدخان الأصفر والروائح الكريهة والغازات التي ملأت أجواءها الربيعية الجميلة وحولتها لمدينة أموات لا حياة فيها .

لم تكن قصة حلبجة معروفة للعام لحظة حدوثها أو بعد ذلك بعام أو عامين ، لكن هذه المدينة بدأت تروي قصتها منذ نهاية عام ١٩٩١ فتجول أبناؤها المصابون بفعل الغازات في كل مدن العالم ليحكوا للشرفاء عن هذه الجريمة وليجدوا العلاج المناسب لما أصابهم جراء هذه الجريمة التي روعت العالم بمآسيها ، كان العالم مصدوما وهو يكتشف هذه الوقائع التي ساهمت بعض الدول فيها بطريقة أو بأخرى ، منها من زودت نظام المقبور صدام بالغاز السام والقنابل المدمرة ومنها من سكتت ومنها من أشاحت بوجهها عن رؤية شعب يموت ومدينة تغتال في عز ربيعها .

اليوم حلبجة عروس العراق ، ربيع العراق بعد أن اقتصت من المجرمين ليس تشفيا أو انتقاما بقدر ما هو قصاص عادل من مجرمين لم يترددوا لحظة واحدة بأن يصدروا أوامرهم بإعدام مدينة بسكانها وأشجارها وعصافيرها وأورادها وكأنهم لا يحملون حواس تشم وترى وتسمع فكانوا يستحقون أن يعاقبوا عدة مرات لأنهم ارتكبوا في حلبجة أكثر من جريمة .

اليوم تزهو هذه المدينة بسواعد أبنائها وهي ترى العراق بكامله تحرر من قبضة الطاغية ويسير قدما في بناء دولة المواطنة بعد أن تهدمت دولة الخوف ، وطن يعيش فيه الجميع متحابين بعد أن فرقهم الطاغية وأزلامه لفرق وقوميات ومذاهب ووضع الحواجز النفسية بينهم ، حلبجة اليوم تتغنى بالعراق كما يتغنى العراق بها ، ضمدت جراحاتها وقرأت الفاتحة على شهدائها وها هي اليوم تؤكد حقيقة أزلية مفادها بأن المدن أمهات باقيات ، لم يشعر أي طفل في حلبجة بأنه فقد أمه وأباه بغازات المقبور صدام ، الجميع كان ينظر لحلبجة إنها أم حنونة ولم يشعروا باليتم طالما مدينتهم لم تمت ، المدن لا تموت فقط الطغاة يذهبون إلى مزبلة التاريخ ولكن المدن تظل هي التاريخ وتظل هي عنوان الحياة .

في ذكرى حلبجة اليوم علينا أن نتعلم الدروس وأن نؤمن وطننا وشعبنا من أن لا نسمح بعودة الدكتاتوريات تحت أية تسمية كانت كي يظل الربيع منتشرا في مدننا التي دفعت خيرة شبابها ثمنا للحرية التي نتطلع جميعا أن نرى راياتها ترفرف في بلادنا التي آن لها أن تنعم بالحياة الحرة الكريمة وان تغادر سلم الدول الضعيفة تنمويا وترقي بشعب العراق للعلا .

العلمانية

سعياً لوعي ينفتح على مديات تنويرية هي من مستلزمات البناء الديمقراطي الجديد، وتحصيلاً لفائدة الاطلاع على تجارب العالم في الارتقاء بالانسان وحقوقه، تعيد آراء وأفكار نشر كتاب العلمانية، على حلقات، للكاتب غي هارشير وبترجمة رشا الصباغ.

غي هارشير
ترجمة: رشا الصباغ

الفصل الثالث

تحليل مفهوم العلمانية:

(الجزء العاشر)

تعقيد ومفارقات يمكن إذن تسمية البلدان الديموقراطيّة (علمانيّة) بمعنى أنّها تحترم الحريّة الدينيّة، وبوجه عام، الحقوق الأساسيّة، كما وردت في الاتفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان (وبالتحديد في المادّتين ٩ التي تنصّ على حريّة الضمير، و١٤ المتعلّقة بعدم التمييز، وبخاصّة لسبب دينيّ).

ولكن العلمانيّة بالمعنى الضيّق، على الطريقة الفرنسيّة، ليست محميّة في القانون الدوليّ: إذ ليس ثمّة أيّ نصّ يفرض على البلدان الديموقراطيّة فصلاً صارماً، أو يحظر مثلاً دفعَ مرتبات لرجال الدين.

وهناك في بعض الدول أو في أجزاء من دول، كما رأينا، دينٌ يعتبر، بصفة أو بأخرى، رسميّاً (إنكلترا، الدانمرك، اليونان).

ولكنّ هذا لا يمنع- باستثناء حالة اليونان ربما- من كون الحريّات الأساسيّة الكبرى المتعلّقة بالعلمانيّة بالمعنى الواسع (حريّة الضّمير، التعبير، العبادة، الاجتماع، التعليم) مجترمة هناك كشأنها في فرنسا تماماً. أجل، إنّ الحركة العلمانيّة، في بلجيكا على سبيل المثال، تنتقد عبء الكنيسة الكاثوليكيّة (وهو غالباً رمزيّ، ولكنّه أيضاً ماليّ)، والروابط بين العائلة المالكة والسلطات الكاثوليكيّة، إلخ.

غير أنّ ذلك يُظهر بالمقابل المدى الذي بلغه تقدّم العلمانيّة: لأنّه إذا لم تعد المعارك تندلع سوى بصدد مشكلات هي في النهاية بسيطة وغير ذات خطر، فهذا يعني بالضبط أن الهيمنة المتشدّدة لملّة ما، واحتكار الدولة من قبل تلك الملّة، يتراءيان- في البلدان الديموقراطيّة- كشيء عفا عليه الزمن. هذا بقدر ما توجد أخطار حقيقيّة في أماكن أخرى: أنظمة شموليّة تُفرض فيها إيديولوجيا معيّنة بأشدّ وسائل القسر والإكراه عنفاً (أو أكثرها تطوّراً، عن طريق الحملات الدعائية، إلخ.)، أو أنظمة دينيّة أصوليّة (كما في إيران) يلعب الدين فيها دور الحقيقة الرسميّة، المتلازمة مع اضطهاد المنشقّين، وإن لم يتّصفوا بالعنف (كالبهائيين).

I - العلمنة المضادّة للدين تضاف إلى هذه الإشكاليّة إشكاليّة أخرى، ترتبط بالطبيعة ذاتها للدولة العلمانيّة. فكثيراً ما شُدّد على حقيقة أنّ الكنيسة في فرنسا قد وجدت نفسها في ثمانينات القرن التاسع عشر (فترة علمنة المدرسة) وفي بدايات القرن العشرين (علمنة الدولة نفسها)، في مواجهة تيّار فكر حرّ وعقلانيّ، ليس معارضاً لتدخّل الإكليروس في الشؤون العامّة فحسب، ولكنّه معاد للدين كذلك: إذ لم يكن من نتيجة الفلسفة الوضعيّة أنّها فرضت على الدين انسحاباً من السياسة فقط، بمعنى أنّها وضعت نهاية لخلط اعتقاد خاصّ بـ (الشأن العامّ)، بل لقد اعتبرته ذكرىً من الماضي، تجسيداً لنظام قديم يتنافى بالفعل مع المثل العليا للحداثة الديموقراطيّة. كان ذلك بالطبع دمجاً بين الدين ودين الدولة، بين الروحانيّة والـ compelle intrare، أو ببساطة أكبر تناسي تاريخ المسيحيّة كله عدا ما شاب ماضيها من تعصّب وتزمّت واضطهاد. لقد أقرّ العلمانيّون إذن في الوقت الحاضر أنّ تطبيف المجتمع، وبصورة خاصّة تطييف المدرسة، الذي ووجهوا به في فترة الإمبراطوريّة المستبدّة (١٨٥٢- ١٨٦٠) وفي فترة (النظام الأخلاقي) الذي ساد في بدايات الجمهوريّة الثالثة في عهد ماكماهون Mac-Mahon (١٨٧٣-١٨٧٩)، قد حملهم على الاعتقاد بأنّ بناء دولة المصلحة العامّة لن يتحقّق فعلاً إلاّ بنبذ اللجوء قطعيّاً إلى ما كان ماركس قد دعاه في عام ١٨٤٠ (أفيون الشعب): (إنّ البؤس الدينيّ هو التعبير عن البؤس الحقيقيّ والاحتجاج على البؤس الحقيقيّ في آن. الدين هو زفرة المخلوق المضنى، نفس عالم بلا قلب، مثلما هو روح أحوال خالية تماماً من الروح. إنّه أفيون الشعب... يتضمّن نقد الدين في ثناياه نقد وادي الدموع الذي يضفي عليه الدين هالته.) رؤية للعلمانيّة مفعمة بالماديّة والروح القتاليّة كهذه ليست بالطبع رؤية الجميع: إذ كان فيرّي بروتستانتيّاً، وكان كومب (روحانيّاً).

وقد كتب هذا الأخير في مذكراته (١٩٠٧) Mémoires: (كنت طوال حياتي روحانيّاً متحمّساً، حاول دون أن يحالفه النجاح إخضاع ذكائه لعقيدة الكنيسة... اليوم، للأسف، الوضعية...تقصي، كما الأمراض، البقيّة الباقية للروحانيّة. هل تخرج الأجيال الجديدة من ذلك التعليم أنشط عقلاً، وأصوب حكماً، وأسهل إدراكاً للميول النبيلة، وأكثر نزاهة، وأشدّ تفانياً في سبيل المصلحة العامّة من الأجيال السابقة، تلك الأجيال التي مهّدت الدرب للنظام الجمهوري ووطّدته؟ إن الأمر ليدعو للشك.) ستتطور العقلانيّة والوضعيّة بالفعل وستنتشران في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (كما تشهد مخاوف كومب).

بيد أنّ هناك بالتأكيد هوّةً عميقة بين هذه التصوّرات (للعلمانيّة الفصليّة) وانضمام الكاثوليك إلى (العلمانيّة الحياديّة) أثناء إعداد دستور ١٩٤٦: ففي الحالة الأولى، تصبح الدولة دولة الجميع بينما تُجتثّ الدغمائيّة، التعصّب وروح الخضوع التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من روح الدين، وخصوصاً في الكثلكة كما تجلت في البراءة البابويّة أكبر أخطاء زمننا Syllabus (١٨٦٤)، التي أصدرها البابا بيوس التاسع مجاهراً فيها بمعارضته الأفكار العصريّة، وكذلك في المجمع الفاتيكاني الأوّل (١٨٦٩- ١٨٧٠)، الذي أعلن مبدأ العصمة البابويّة. أمّا في الحالة الثانية فتتوصّل الدولة إلى إقرار سموّ المصلحة العامّة في عدم اتخاذها أيّ موقف حيال مسائل الحياة الصالحة، أي بحمايتها الأديان، والحيلولة في الوقت نفسه بينها وبين (إعادة استعمار) المجال العامّ (وهو ما خشيه المثقفون الذين كانوا قد تحدّثوا، في بداية قضيّة الحجاب الإسلامي، بشيء من التشدّق عن (ميونيخ التعليم)).

يمكن التأكيد إذن أنّ طابع علمانيّة سنوات ١٨٨٠-١٩١٠ المعادي للدين لم يكن، في النهاية، سوى طابع ظرفي، وأنه بمنطق جيد يجب دوماً التمييز بيّ العارض والضروري، وبين الطارئ والأساسيّ. إن الحجج المختلفة المتعلقة بأسس الموقف العلماني يمكنها في الواقع الانقلاب بسهولة ويسر على صاحبها: فعلى الملحد أو المتشكك الذي يندّد بعجز أنصار حقيقة واحدة على التسامح، وعلى المناقشة والانفتاح على الآخرين، سيردّ المسيحيّ الذي سوف يؤكد أنّ المعركة من أجل الاعتراف بالاستقلال الفردي لا يمكن أن تبدأ إلاّ إذا لم يكن المرء نسبويّاً: فكما قال إيفان كرامازوف (ولقد أصابه من جراء ذلك غمٌّ دفعه إلى الانتحار)، إذا لم يكن لله وجود فكلّ شيء مباح، منظومة القيم تنهار، وتتفشّى العدميّة والكلبيّة حتى لتصبحا تهديداً. وعلى إضافة ذلك المسيحيّ، بأنّ المسيحيّة النقيّة المطهّرة، كمسيحيّة إيراسموس مثلاً، تسمح بشجب الأديان السياسيّة واستنكار قول (أجبرهم على الدخول، حتى يمتلئ بيتي) الذي جاء في إنجيل لوقا، وبالدفاع بوضوح وحزم عن حقوق الإنسان، الذي يُعتبر مقدّساً لأنه خلق على صورة الله، سيردّ صاحب الفكر الحرّ، داحضاً تلك الحجّة بقوله إنّه، هو على الأقل، لا ينصاع لحقيقة سامية، تلك الحقيقة التي تُخضع، بطريقة أو بأخرى، للعقل النقدي، وأنه مستعدّ، بخلاف المتديّن، لبناء عالم إنساني محض متحرّر من الأساطير والأحكام المسبقة التي تزرع بذور التجزئة والشقاق بين الشعوب. المناقشة يمكن أن تستمرّ - وهي مستمرّة- إلى ما لانهاية، وقد يدخل محاورون آخرون في النقاش: اليهود مثلاً، مشيدين بخلو تراثهم من السلطة العقائديّة ومن الجدل الدائم حول التوراة، البروتستانت مستشهدين بالكهنوت الشامل، وهو مبدأ، من الوجهة النظريّة على الأقل، ديموقراطيّ، وكذلك بحريّة التشكيك في النصوص المقدّسة التي لا يقرّها العقل؛ والمسلمون متسلحين بحقيقة غياب سلطة دينيّة مركزيّة في الإسلام، إلخ. يمكننا أن نتخيّل، بالطبع، الإجابات على حجج كهذه، ومتابعة الحوار، وإرهافه.

بيد أنّ نقاشات كهذه تعتبر طبيعيّة تماماً، بل إنّها على الأرجح خصبة ومثمرة: إذ من الممكن الاتفاق على المثل الأعلى لدولة الحقوق (دولة الشعب laos كله) باسم مبادئ فلسفيّة وإثنيّة مختلفة، زاخرة فضلاً عن ذلك بحلول متنوّعة، وهو أمر يساعد في إغناء النقاش الدائر حول الصالح العامّ.